**الحزب الوطنى الديمقراطى**

**الأمانة العامة**

**لجنة الشئون الإقتصادية والمالية**

---

# لقاء العمل السنوي الخامس

## موضوع الحوار

# الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

## الإطار الفكري ـ وبرامج التنفيذ

## ١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

### التوجه الإعلامى ودعم كفاءة التشغيل الاقتصادى

### استراتيچية التنمية والتحديات المقبلة


ورقة مقدمة من

**د. محمد الباز**

عضو اللجنة الاقتصادية والمالية

## أهداف الدراسة

تهدف تلك الورقة للإسهام فى إثارة الفكر حول استراتيجية التنمية المتواصلة فى مصر خلال الفترة القادمة حتى عام ٢٠١٢ وتحديد معالم تلك الاستراتيجية فى ضوء ثلاثة مرتكزات أساسية هي:

١ ـ ما تحقق من إنجازات وإصلاحات جوهرية اقتصادية وسياسية واجتماعية.

٢ ـ ما يتوفر لمصر من إمكانات وما تطرحه المتغيرات المستجدة على الساحة الإقليمية وعلى الساحة العالمية من تحديات تستدعى منظومة جديدة للأهداف الكمية فى الاستثمار والإنتاج والتطوير والتحديث والعمل والإنتاجية والإدارة والتنظيم والتشريع والتقاضي.

٣ ـ ما حدده الرئيس مبارك فى خطابه شديد التركيز وبالغ الشمول أمام مجلس الشعب والشورى فى ١٦ / ١٢ / ١٩٩٥ بمناسبة إفتتاح الدورة الجديدة للمجلس التشريعى الجديد. من معالم وأبعاد لتلك الاستراتيجية وآلياتها خلال الفترة المقبلة.

## تبويب الدراسة

أولا: أبعاد التنمية ومثلث الاستراتيجية

ثانيا: منطلقات صياغة استراتيجية التنمية (أين نحن؟)

ثالثا: أهداف ومحاور الاستراتيجية المطلوبة (أين نريد أنْ نكون؟

رابعا: آليات وبرامج الاستراتيجية المطلوبة (كيف الوصول إلى ما نريد؟)

## أولا: أبعاد التنمية ومثلث الاستراتيجية

لعملية التنمية الاقتصادية جوانب ثلاثة مترابطة ومتكاملة هي:

١ ـ تحديد الأهداف الكمية لمعدلات النمو المستهدفة التى تسمح بالوصول لمستوى المعيشة المرغوب خلال فترة معينة.

٢ ـ حصر وتصنيف وتقييم الإمكانات المتوفرة أو التى يكن توفيرها خلال نفس الفترة بما تشمله من موارد مادية (طاقات الإنتاج) ومالية (لازمة للتمويل) وبشرية (كما وكيفا).

وإعادة صياغة الأهداف الكمية على ضوء ذلك.

٣ ـ تحديد الآليات فى شكل برامج وسياسات ونظم وتشريعات ملائمة وفق توقيتات محددة والتى يتم وفقا لها تنفيذ تلك الأهداف.

أما مفهوم الاستراتيجية فله ثلاث متطلبات رئيسية تمثل أضلاع متساوية ومرتبطة فى مثلث واحد وهي:

١ ـ تحديد وتقييم الوضع القائم..... أين نحن؟

٢ ـ تحديد الأهداف العليا ..... أين نريد أن نكون؟

٣ ـ تحديد آلية تحقيق الأهداف العليا..... كيف الوصول إلى ما نريد أن نكون عليه؟

وترتبط أبعاد التنمية بعناصر الاستراتيجية على النحو التالي

١ ـ الإمكانات المتوفرة والممكن توفيرها ← أين نحن (١)

٢ ـ الأهداف الكلية لمعدلات النمو ← أين نريد أن نكون (٢)

٣ ـ آليات وبرامج التنفيذ ← كيف الوصول إلى ما نريد أن نكون عليه (٣)

وعلى ذلك فإن صياغة استراتيجيه للتنمية والنمو خلال المرحلة المقبلة يقتضينا البحث والدراسة لوضع إجابات عن اسئلة ثلاث هي:

- أين نحن الآن..... (١٩٩٥)
- أين نريد أن نكون..... حتى سنة ٢٠١٢
- كيف الوصول إلى ما نريد..... (السياسات والبرامج والآليات)

**ثانيا: متطلبات صياغة استراتيجية التنمية (أين نحن)**

للتعرف على ما نحن عليه الآن يقتضى الأمر استرجاع صورة ما كان عليه الاقتصاد المصرى فى بداية العقد الماضي.

حيث كانت الصورة لا تدعو للتفاؤل وسادت واستمرت مجموعة من المشكلات والأوضاع أمسكت بعناق الاقتصاد القومى وكادت تعصف به وهي:

١ ـ تهالك وتخلف البنية الأساسية اللازمة لإقامة أى نهضة أو تحقيق أى تنمية.

٢ ـ مجموعة من الاختلالات عصفت بالاقتصاد هي:

(أ) الإختلال بين الإدخار والاستثمار، وما ترتب عليه من ضعف الإنتاج كماً وكيفاً وتفاقم مشكلة الديون الخارجية.

(ب) الإختلال بين القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية فى منظومة الأداء الاقتصادى وما ترتب عليه مرة أخرى من تواضع معدلات نمو الناتج المحلي. وضعف الإنتاج والإنتاجية.

(جـ) الإختلال بين الصادرات والواردات وما أدى إليه من عجز متزايد فى ميزان المدفوعات.

(د) الإختلال بين الموارد العامة والنفقات العامة وما أدى إليه من عجز فى الموازنة العامة والإرتفاع فى معدلات

التضخم وضعف مستوى الخدمات العامة الحكومية الضرورية سواء الموجهة لقطاعات الإنتاج أو للأفراد.

وقد اسفر ذلك كله عن تواضع مستويات المعيشة وضعف القدرة على تمويل التنمية وتنظيم وتعبئة الموارد الاقتصادية.

وإزاء ذلك فقد كان لزاماً أن تتصدى القيادة السياسية للمراجعة الشاملة للأوضاع الاقتصادية وأن تستدعى لذلك كافة الكفاءات الاقتصادية المصرية للبحث فى أعماق المشكلات ووضع البدائل المختلفة للحلول الجذرية لها وقد أسفر ذلك عن وضع خطة طويلة الأجل لمدة عشرين سنة (تفصل إلى خطط خمسية) وصاحب ذلك (خلال عام ١٩٩١) وضع برنامج مصرى للإصلاح الاقتصادى يركز على ضرورة زيادة المعروض من السلع والخدمات من خلال الإنتاج وذلك باتباع اقتصاديات السوق وآلياته فى توزيع الموادر وتحديد الأسعار مع خلق المناخ التنافسى والاستثمارى الذى يساعد على الإنتاج والتصدير وتحقيق معدلات أكبر للتراكمات الرأسمالية من خلال تحرير القوانين والقرارات المنظمة لها لتكون أكثر مرونة فى استجابتها لمتغيرات السوق.

وقد تطلب هذا واستلزمه العمل على تحقيق الاستقرار النقدى والمالى فى البداية كمرحلة أولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

وقد استهدفت استراتيجية التنمية فى هذا الصدد ما يلي:

١ ـ دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى فى تمويل التنمية.

٢ ـ دعم وإصلاح البنية الأساسية المادية والاجتماعية.

٣ ـ اعتبار البعد السكانى والمكانى محوراً أصيلا فى عملية التنمية.

وكانت الأساليب والأدوات المستخدمة لتحقيق ذلك ترمى إلى تحقيق التوازن بين قطاعات الاقتصادى القومى من خلال الارتفاع بمعدلات التنمية والحرص على استقرارها، والتركيز على تنمية القطاعات السلعية ضمانا لاستمرار التنمية وتوفير فرص العمل، ودعم قطاعات البنية الأساسية لاسيما فى مجالات الطاقة والتشييد والنقل والمواصلات، والعمل على تصحيح عجز ميزان المدفوعات، واقتران التنمية المادية بتنمية حقيقية للعنصر البشري.

وقد استلزم ذلك تنفيذ برنامج استثمارى ضخم بلغ حجمه ٣٢٨ مليار جنيه مصرى تعاون مع الحكومة فى تنفيذه القطاعين العام والخاص شمل البنية الأساسية والمجالات الإنتاجية والخدمية وقد نتج عن ذلك كله إنجازات كبرى من أهمها:

١ـ توفير بنية أساسية ضخمة تسمح بتحقيق انطلاقة إنتاجية شاملة.

٢ ـ تحقيق الاستقرار النقدى والسيطرة على عجز الموازنة (وهو فى سبيله إلى أن يصل إلى ١,٥٪ بعد أن كان حوالى ١٧,٥٪).

وتراجع معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات.

٣ ـ تحسين مناخ الاستثمار وإعادة هيكلة قطاع الأعمال العام والزيادة غير المسبوقة فى عدد المشروعات الصناعية الجديدة.

٤ ـ نمو القطاع الخاص وإطلاق قدراته وزيادة مساهمته فى عملية التنمية وتوسيع قاعدة الملكية من خلال برنامج للتخصصية. وإعادة تنظيم سوق المال.

ولما كان برنامج الإصلاح مصريا فى توجيهاته وأدواته فقد حرص على ألا يتجاوز قدره المواطن المصرى وإمكاناته ومن ثم يمتد تنفيذه على مدى فترة طويلة نسبيا.

وعلى هذا يمكن القول بأن مراجعة الأوضاع الاقتصادية وما استتبعه من إصلاحات وآليات قد وفرت الظروف والعوامل والطاقات المطلوبة لتحقيق نهضة شاملة وإنطلاقة إنتاجية كبري.

وتقتضينا الامانة أن نذكر أن ذلك لم يكن سهلاً أو يسيراً كما أن استقراء الأوضاع الاقتصادية القائمة يفصح عن أن النجاح فى معالجة المشكلات قد صاحبه متغيرات دولية وإقليمية جديدة كان بعضها فى الإتجاه المساعد وبعضها فى الإتجاه المعاكس وتبلورت المرحلة النهائية فى حركة واعية ونشطة استطاعت من خلالها القيادة السياسية أن تجعل المردود النهائى فى صالح عملية التنمية. كما تبلورت مجموعة من التحديات يلزم مواجهتها حتى تجنى مصر ثمار الجهود الضخمة التى تمت فى مجال التنمية.. وتلك التحديات هي:

١ ـ الحاجة إلى زيادة معدلات النمو فى مختلف القطاعات ولاسيما القطاعات السلعية..

٢ ـ الحاجة إلى ترتيب أولويات الاستثمار والتركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة الاعلى وعلى المجالات التى تحقق نموا سريعا يسمح بالإسهام الفعال فى معالجة مشكلة البطالة التى وصل معدلها إلى أكثر من ١١٪.

٣ ـ لازالت مشكلة عدم التوازن بين القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية قائمة ولاسيما أن زيادة نمو القطاعات الخدمية بمعدلات أعلى من القطاعات السلعية لا يرجع إلى التزايد النسبى فى معدلات دافعة للتنمية والنمو مثل مجالات العلم والتكنولوجيا والمعلومات (كما عليه الحال فى الدول التى حققت معدلات نمو عالية) وإنما يرجع إلى زيادة عدد وأجور العاملين فى الخدمات الحكومية أو زيادة فى خدمات أخرى مثل تجارة التجزئة.

٤ ـ لازالت مشكلة الإختلال بين الصادرات والواردات قائمة الأمر الذى انعكس على وجود عجز متزايد فى الميزان التجاري. كما يضاف إلى مشكلة حجم العجز مشكلة الطبيعة الهيكلية للصادرات المصرية حيث تسيطر عليها سلعتين يمثلان أكثر من ٦٠٪ من جملة الصادرات الصناعية.

ومع أن الصادرات قد شهدت نموا ملحوظا فى عام٩٤ / ٩٥بلغت نسبته٤٨,٥٪مقارنة بالعام السابق إلا أن استمرار زيادة الوادرات أدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى إلي٧,٨مليار دولار فى عام٩٤ / ٩٥مقابل٧,٣مليار في٩٣ / ٩٤ [بلغت الوادرات فى ٩٤ / ٩٥ (١٢,٨ مليار دولار) والصادرات (٥ مليار

دولار)]

٥ ـ مازال هيكل الإنفاق العام يحتاج إلى التطوير رغم ما شهده من تحسن جوهرى حيث انخفضت نسبته من ٤٦٪ من اجمالى الناتج المحلى إلى ٣٨,٢٪ على أن ذلك يرجع لإنخفاض الإنفاق الاستثمارى من ٢٠٪ إلى ٧,٢٪ خلال نفس الفترة.

ويلاحظ البعض هنا أنه رغم ارتفاع الإنفاق الجارى على الصحة والتعليم إلا أن معظم الزيادة تذهب إلى بنود الأجور للعاملين فى تلك المجالات والإنفاق الاستثمارى الفعلى فى الصحة والتعليم يحتاج مزيدا من الدعم والنمـــو.. والطفرة الهائلة فى إقامة المدارس الجديدة وغير المسبوقة فى مصر يقابلها تزايد فى عدد المدراس المتهالكة وتزايد فى عدد المنضمين الجدد إلى حقل التعليم وتزايد الحاجة إلى الإنفاق على برامج محو الأمية والنهوض بالأحياء الفقيرة. وتطوير مستوصفات الرعاية الصحية الأساسية التى تساعد الفقراء.

٦ ـ مازالت التنمية البشرية فى حاجة إلى المزيد من الجهد فوضع وترتيب مصر فى مجال التنمية البشرية لا يتلازم مع مكانتها وإمكانياتها ومن المستغرب أن تسبق دولة مثل سورينام وموريشيوس مصر فى الترتيب فى دليل التنمية البشرية.. ومشكلة البطالة هنا تستدعى النظر فى إتجاهين هما:

(أ) حجم المشكلة حيث تشير تقديرات البنك الدولى إلى أن عدد المصريين فى سن العمل سيرتفع إلى ما يزيد على ٣٢ مليون مواطن عام ٢٠٢٥ مقابل ١٥ مليون مواطن عام ٩٥ .

(ب) الطبيعة الهيكلية للمشكلة حيث تعتمد فى معالجتها على عناصر تتطلب وقت طويل نسبيا مثل نظم التعليم ونظم التشغيل.

٧ ـ أن الاستقرار النقدى الذى تحقق والبنية الأساسية التى شيدت والإصلاحات الجوهرية للاستثمارات العامة فضلا عن الإصلاحات السياسية فى توفير مناخ الحرية والديمقراطية وما لمصر من مكانة دولية وإمكانات بشرية ومقومات سياحية وما أصبح متوفرا لديها من قواعد للإنتاج.. كل هذا ينتظر منا أن نضع رؤية لتعظيم العائد منه وتسويقه محليا وإقليميا ودولياً.

## ثالثا: أهداف ومحاور الاستراتيجية المطلوبة (أين نريد أن نكون)

إن تحديد أهداف ومحاور رؤية واستراتيجية لما نريد أن تكون عليه مصر خلال الفترة القادمة يستند وكما ورد فى خطاب السيد الرئيس إلى المرتكزات التالية:

١ـ ماتحقق من إنجازات وعلى الأخص:ـ

(أ) الرصيد الضخم من البناء الأساسى الهيكلي.

(ب) القاعدة الإنتاجية والخدمية الحديثة.

(جـ) المشاركة الإيجابية بين القطاعين العام والخاص.

(د) القاعدة العمالية وما يتوفر لديها من إرادة وعزيمة.

٢ـ الاستفادة من الثورة الحديثة فى طرق الإنتاج والاتصالات والتقنيات والتقدم فى علوم الوراثة والتكنولوجيا وتطوير نظم العمل والإنتاج والتعليم والتدريب.

٣ـ مد البصر إلى المستقبل وإمكاناته لاستشراف آفاق التقدم المأمول لملاحقة العصر.

واستناداً إلى تلك المرتكزات فإن محاور الاستراتيجية يمكن ردها إلى ثلاثة مجالات حاكمة وشاملة هي:

المحور الأول: تحقيق معدلات نمو كافية ومستمرة

المحور الثاني: تحقيق تنمية بشرية واجتماعية فاعلة.

المحور الثالث: تحقيق بيئة ومناخ حافز وأمن ومستقر.

وتمثل تلك المحاور الأهداف العليا فى منظومة الاستراتيجية ويتربط بكل منها أهداف تفصيلية على النحو التالي:

## ١ تحقيق معدلات نمو كافية ومستمرة

١ / ١ : استراتيجية للاستثمارات خلال الفترة المقبلة.

١ / ٢ : استراتيجية للتنمية السياسية خلال الفترة المقبلة.

١ / ٣ :استراتيجية للتنمية الإقليمية الجغرافية خلال الفترة المقبلة.

١ / ٤ : استراتيجية لنمو وتطور القطاع الخاص والقطاع التعاونى خلال الفترة المقبلة.

١ / ٥ : استراتيجية لإصلاح الاستثمارات العامة خلال الفترة المقبلة.

١ / ٦ : استراتيجية لنمو وتطور القطاعات السلعية خلال الفترة المقبلة.

١ / ٧ : استراتيجية للتكنولوجيا والتطوير والمعلومات خلال الفترة المقبلة.

١ / ٨ : استراتيجية للتسويق الفعّال خلال الفترة المقبلة.

١ / ٩ : استراتيجية للجودة والإنتاجية خلال الفترة المقبلة.

١ / ١٠ : استراتيجية للنظام الضريبى خلال الفترة المقبلة.

١ / ١١: استراتيجية لأسواق النقد والمال خلال الفترة المقبلة.

١ / ١٢ : استراتيجية للصادرات والواردات خلال الفترة المقبلة.

١ / ١٣ : استراتيجية لدعم وصياغة البنية الأساسية خلال الفترة المقبلة.

## ٢ ـ تحقيق تنمية بشرية واجتماعية فاعلة:

٢ / ١ : استراتيجية للتعليم والتدريب خلال الفترة المقبلة.

٢ / ٢ : استراتيجية للرعاية الصحية خلال الفترة المقبلة.

٢ / ٣ : استراتيجية للإعلام والثقافة خلال الفترة المقبلة.

٢ / ٤ : استراتيجية للسكان والإسكان خلال الفترة المقبلة.

٢ / ٥ : استراتيجية للشباب خلال الفترة المقبلة.

٢ / ٦ : استراتيجية للعمل الحزبى خلال الفترة المقبلة.

٢ / ٧ : استراتيجية للتوظيف والتشغيل خلال الفترة المقبلة.

٢ / ٨ : استراتيجية للضمان والتأمينات الاجتماعية خلال الفترة المقبلة.

٢ / ٩ : استراتيجية لمواجهة البطالة خلال الفترة المقبلة.

٢ / ١٠ : استراتيجية للقضاء على الأمية خلال الفترة المقبلة.

٢ / ١١ : استراتيجية لتحسين جودة الحياة خلال الفترة المقبلة.

٢ / ١٢ : استراتيجية للمراجعة والتقييم خلال الفترة المقبلة.

٢ / ١٣ : استرايتجية للعمالة المصرية بالخارج خلال الفترة المقبلة.

## ٣ ـ تحقيق بيئة ومناخ حافز وأمن ومستقر:

٣ / ١ : استراتيجية لمراجعة القوانين وتيسير التقاضى خلال الفترة المقبلة.

٣ / ٢ : استراتيجية للمواجهة الشاملة للإرهاب خلال الفترة المقبلة.

٣ / ٣ : استراتيجية لدور الدولة وتنظيمها خلال الفترة المقبلة.

٣ / ٤ : استراتيجية للحفاظ على البيئة خلال الفترة المقبلة.

٣ / ٥ : استراتيجية للإلتزام باحترام القوانين وبتنفيذ الاحكام وإنضباط الشارع المصرى خلال الفترة المقبلة.

٣ / ٦ : استراتيجية لمنع الاحتكار وصيانة المنافسة خلال الفترة المقبلة.

٣ / ٧ : استراتيجية لتبسيط إجراءات الدخول والخروج مع النشاط الاقتصادى خلال الفترة المقبلة.

٣ / ٨ : استراتيجية لحماية الملكية الخاصة وتسجيلها دون اعباء مالية مرتفعة خلال الفترة المقبلة.

٣ / ٩ : استراتيجية لحماية حقوق الاختراع والتكاليف خلال الفترة المقبلة.

٣ / ١٠: استراتيجية للتعامل مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية خلال الفترة المقبلة.

## الأهداف الكمية لمحاور الاستراتيجية:

تتمثل الأهداف الكمية وفقا لطموحات العمل الوطنى فى تحقيق محاور الاستراتيجية التنموية فيما يلي:

١ـ تحقيق نمو اقتصادى بمعدل يتراوح متوسطه السنوى بين ٨٪ إلى ١٠٪ وهو ضعف ما عليه المعدل الحالى على الأقل.

٢ ـ الارتفاع بمعدل الاستثمارات إلى ٤٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى (وهو يبلغ حاليا حوالى ١٧٪).

٣ ـ توفير العمق لسوق المال لتمويل استثمارات التنمية بحيث تصل نسبة الأسهم إلى ٤٠٪ (أى مضاعفتها حيث تبلغ حالياً ٢٠٪) وهذا يستلزم طرح أسهم فى السوق تبلغ حوالى ٥ مليار جنيه سنويا لمدة خمس سنوات

(ما تم طرحه خلال عامين من أسهم كانت مملوكة لجهات حكومية لم يتجاوز ٢,٥ مليار جنيه).

٤ ـ الارتفاع بمتوسط دخل الفرد إلى مرة ونصف مما هو عليه الآن خلال الخمس سنوات القادمة وزيادة هذا المعدل سنويا بما يفوق معدلات التضخم القائمة.

٥ ـ توفير فرص عمل بمتوسط ٥٠٠ ألف فرصة سنويا تزداد بمعدل ١٠٠ ألف فرصة حتى تصل إلى متوسط ٧٠٠ ألف فرصة سنويا.

**رابعا: آليات وبرامج الاستراتيجية المطلوبة (كيف الوصول إلى ما نريد؟)**

يقتضى وضع البرامج والسياسات والآليات التى تسمح بتحقيق التنفيذ الفعّال للاستراتيجية الشاملة للتنمية على النحو المحدد محاوره وأهدافه الكمية المشار إليها البحث من إجابات لعدة تساؤلات هي:

١ـ هل معدلات النمو المتوقعة سنويا (من ٤,٥٪ إلى ٥,٥ ٪) يمكن أن تسمح بمواجهة التحديات المطروحة؟ أم أن الأمر يحتاج إلى سياسات جديدة تركز على جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة بما يمكن معه تحقيق الإنطلاقة الإنتاجية الكبرى وتوفير متطلبات التحديث والتطوير لقواعد الإنتاج.

وتشير بعض الدراسات والآراء فى هذا الصدد إلى أن توفير مائة ألف فرصة عمل منتجة سنويا يتطلب نمو فى الناتج الإجمالى المحلى لا تقل عن ٩٪.

٢ ـ هل خطة إصلاح الاستثمارات العامة فى حاجة إلى حلول جديدة تضع فى منظورها الفرص القائمة والإمكانيات المتاحة وتكلفة عنصر الوقت وهل السيولة المتوفرة لدى الجهاز المصرفى يمكن توجيهها لمسارات جديدة فى هذا الإتجاه دون تعريضها لمخاطر غير آمنة.

٣ ـ هل النظام الضريبى على وضعه الحالى يسمح بتحريك الاستثمارات والطاقات الإنتاجية بقوة الدفع الكافية وبالحجم اللازم فى الإتجاهات المرغوبة وفى الفترة الزمنية المناسبة، أم أن الأمر يتطلب مزيدا من الإصلاح للنظام الضريبى لتوفير إمكانيات تحقيق ذلك.

٤ ـ هل السياسات القائمة فى تطوير ونمو القطاع السياحى يمكن أن تسمح بتحقيق نقلة فى عدد السائحين وعدد الليالى السياحية بما يمكن معه استيعاب حوالى عشرة ملايين من السائحين (المتوسط السنوى الحالى حوالى ٣ مليون سائح) أم أن الأمر يستلزم سياسات مكملة فى التسويق والترويج السياحي. لاسيما وأن موجة الإرهاب قد انحسرت ولم تعد مؤثرة على النمو السياحي. وهل هناك فرصة لتنويع المنتج السياحى بما يستوعب السائحين على مدار العام بالكامل.

٥ ـ هل توفر السياسات الاقتصادية والمالية القائمة الفرصة إلى الظروف المطلوبة والكافية لإصلاح الخلل الهيكلى بين القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية بما يمكن سعه إحداث معدلات نمو أكبر فى القطاعات السلعية من صناعة وزراعة. وبما يسمح بتحقيق حجم ونوع الإنتاج اللازم لتحقيق معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى عند المستوى المستهدف.

٦ ـ هل هناك حاجة إلى إعادة رسم دور الدولة وحدوده ومحدداته خلال الفترة القادمة بما فى ذلك الهيكل الإدارى والتنظيمي.

٧ ـ هل يمكن أن تحدث النقلة المطلوبة للاقتصاد المصرى دون تغيير جذرى فى فلسفة وأساليب التنمية المحلية بحيث تعاد صياغة خريطة التنمية على أساس إقليمى يشمل كافة محافظات مصر وقراها ونجوعها.. وهل يمكن أن يفيد فى هذا الصدد تجربة الإقاليم التخطيطية التى يضم كل إقليم منها عدة محافظات تمثل منطقة واحدة من منظور التنمية والتخطيط.

٨ ـ هل تتوفر لدينا موارد التمويل اللازمة لتحقيق الأهداف الكمية لاستراتيجية التنمية أم أن الأمر يتطلب فى هذا الصدد سياسات جديدة لتنمية المدخرات المحلية وجذب مدخرات المصريين العاملين فى الخارج والتى تقدر بحو. ٨٠ مليار دولار.

٩ ـ هل تتطلب التنمية البشرية الفعالة ومعالجة مشكلات البطالة والأمية وحفز الإنتاجية رؤية جديدة وسياسات جديدة فى التشغيل والتوظيف وبيئة العمل والتعليم والتدريب والصحة.

١٠ ـ هل يحتاج القطاع الخاص المصرى لرؤية جديدة تسمح له بأن يكون قطاعا رائداً يعتمد على نفسه ويتعامل مع الاقتصاد العالمى بكفاءة وفاعلية ويحقق معدلات عالمية فى الإنتاج والجودة على أن توفر له الظروف والإمكانات التى تتوفر للمنتجين المتنافسين معه.

تلك أسئلة عشرة تستلزم أعمال الفكر ووضع الإمكانات والتحديات فى الحسبان للوقوف على تحديد الآليات والبرامج والسياسات الاكثر ملاءمة للمرحلة المقبلة.